يحدث فى بلاد نفاقستان

فى الدول الديمقراطية شئ اسمه المسئولية الوزارية أى مسئولية الوزير عن أى خطأ فى وزارته حتى ولو لم يكن هو الذى ارتكب هذا الخطأ فهى مسئولية سياسية أساسها أن الوزير هو الذى يشرف على أعمال موظفيه ويراقب كفاءة الأداء فإن ظهر أى اهمال أو تقصير فى عمل هؤلاء فإن الوزير يتحمل بالمسئولية «الأدبية» حتى وان تحمل الموظفون بالمسئولية التقصيرية!!

ومن هنا نسمع عن استقالة الوزراء فى الدول المتقدمة اذا انهار كوبرى أو تصادم قطاران مع أن الوزير ليس هو الذى أقام الكوبرى أو أشرف بنفسه على تشغيل القطارات!! لكن الدول «النامية» لها منطق آخر فالانحازات وحدها من نصيب الوزير تهلل لها أجهزة الإعلام «الحكومية» وتنشر أخبارها الصحف «القومية» وتظهر صور الوزير على شاشات التليفزيون يقص الشريط والناس من حوله تهتف بملء الحناجر.. بالروح.. بالدم فاذا وقعت الكارثة وسقطت الضحايا فإن الوزير لا يحاسبه أحد ولا يستقيل وانما هو يكتفى بإصدار التصريحات واعطاء أوامره بصرف التعويضات «!!» ويختار موظفا «صغيرا» يحيله الى التحقيق والمحاكمة ارضاء للرأى العام وهروبا من المسئولية الوزارية.

ففى الدول النامية الحكومات معظمها حكومات دكتاتورية لا يملك الشعب حق الرقابة على أعمالها أو محاسبة وزرائها وانما هذا الحق مملوك لشخص واحد هو «الدكتاتور»!! كما أن الوزراء وكل رجال السلطة هم من أصحاب الجلود الغليظة الذى لا يؤثر فيهم النقد ولا يعملون حسابا لغضب الشعب ولا يهتمون بأن تتناولهم صحف المعارضة باللوم أو التهكم ان كانت فى تلك الدول أحزاب للمعارضة فالسلطة مصدرها الدكتاتور والرضاء والغضب مصدرهما الدكتاتور أيضا فمادام الدكتاتور راضيا عنهم فلا أحد يستطيع أن يزحزحهم عن أماكنهم ولا أحد يستطيع أن «يسلب» منهم السلطة والسلطان أما الجلود فهى غليظة بما فيه الكفاية لا تؤثر فيها لسعة النقد ولا تكسيها حمرة الخجل!!

ولقد سمعنا وزيرا فى دولة نامية يعلن رسميا أن محصول القطن فى بلاده قد بلغ أكثر من ستة ملايين قنطار وأن هذا المحصول يكفى الاستهلاك المحلى ويوفر كميات كبيرة للتصدير ثم خرج وزير آخر - فى ذات الحكومة - يعلن أن المحصول يقل بكثير عن خمسة ملايين قنطار وأن الحكومة لا تستطيع الوفاء بالعقود التى أبرمتها مع المستوردين ومع ذلك لم يقدم الوزير الأول استقالته ولم يكذب أحدا الوزير الثانى وبقى الاثنان فى الوزارة يتمتعان بالثقة.

وسمعنا أيضا عن وزير اشتهر عهده بتصادم القطارات وسقوط الضحايا وغرق السفن وموت الأبرياء لكنه على طول عهده بالوزارة لم يفكر فى الاستقالة ولم يجبره أحد على ترك منصبه.

ومحافظ سألوه لماذا لا يستقيل بعد أن سقط طفل فى «بالوعة» المجارى نتيجة اهمال وتقصير من الأجهزة التى يشرف عليها فكانت اجابته أن فى المحافظة التى يشرف عليها آلاف البالوعات المفتوحة فكيف يستقيل كلما وقع طفل فى واحدة منها؟؟

ورئيس البرلمان فى بلد من البلاد النامية يعلم أن القضاء فى بلاده قد حكم ببطلان عضوية بعض أعضاء المجلس الذى يرأسه وان التزوير ثابت فى تحقيقات قضائية - ومحايدة - أجرتها المحكمة العليا فى بلاده لكنه مع ذلك يتستر على بطلان عضوية هؤلاء الأعضاء بحجة أن البرلمان هو «سيد قراره» والمدهش أن رئيس ذلك البرلمان «علامة» فى القانون ويعلم جيدا الفرق بين الحق واساءة استعمال الحق حتى ولو كان البرلمان هو سيد قراره وهو يعلم جيدا كذلك الفرق بين ممارسة السلطة فى اطار المشروعية والتجاوز فى استعمالها أو الانحراف بها خارج اطار المشروعية!! وأعظم ميزات الجلود السميكة انها تجعل صاحبها - وهو جالس على كرسى السلطة - يفصل بين ما يؤمن به وما يقوله فما تعلمه شئ وما يعلمه للآخرين شئ آخر وما يعلنه فى المحافل الدولية شئ وما يردده فى المناسبات المحلية شئ خر فيتقمص الشخصية السينمائية الشهيرة دكتور جيكل ومستر ها يد!!

ويسألنى القارئ عن اسم الدولة النامية التى جرى فيها كل ذلك فأقول لهم انها.. نفاقستان!!

أحمد طلعت